منظمات المجتمع المدنى فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١: تحولات خريطة المنظمات غير الحكومية

هدى الشاهد *

ترصد الدراسة التحولات الكمية والكيفية الطارئة على خارطة المنظمات غير الحكومية فى مصر كأحد مكونات المجتمع المدنى، وأهم ملامح تلك المنظمات والتغير الذى حدث فى طبيعة دورها، وانعكاسه على ملامح خريطتها بعد ثورة يناير ٢٠١١. فعلى الرغم من التطورات التى شهدتها بنية المنظمات غير الحكومية بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن الواقع العملى يكشف عن تفاوتات كبيرة بين تلك المنظمات تجعلها بنية لا تتسم بأى قدر من التوازن على المستوى الوظيفى أو التوزيع الجغرافى أو حتى القدرات المؤسسية.

مقدمة

يحتل الحديث عن المجتمع المدنى- فى سياق إمكانيات استثماره وتوظيفه فى الخيارات الديمقراطية المطروحة- أهمية خاصة خلال مرحلة ما بعد الثورة، لا سيما مع بروز مسألة المنظمات غير الحكومية من جديد كإحدى القضايا التى شهدت جدلاً موسعًا فى أعقاب الثورة على خلفية العديد من المسائل، وفى مقدمتها المسائل المتعلقة بمجالات عمل تلك المنظمات وأهدافها، وحدود الدور السياسى المسموح لها به، ومصادر تمويلها...إلخ.

* باحثة فى العلوم السياسية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثانى، مايو٢٠١٨.

تعود بدايات ظهور فكرة المجتمع المدنى إلى فترة التنوير التى مهدت فى القرن الثامن عشر للثورات البرجوازية وفى مقدمتها الثورة الفرنسية، حيث طرح عدد من المفكرين أمثال هوبز وروسو وأدم سميث مفاهيمًا جديدة: كالوطن، والدولة، والمجتمع المدنى، إلا أن أكثرهم لم يميز بين الدولة وبين المجتمع المدنى، فكلاهما بالنسبة لهم كيان واحد غير قابل للانفصام[١]. ومثلت محاولة الفيلسوف الألمانى هيغل لتعريف المجتمع المدنى البداية الحقيقية لبلورة المفهوم، حينما نظر إليه على أنه "فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقًا للأخلاقيات البرجوازية".[٢] معتبرا إياه تجسيدًا لتطور العلاقات الاقتصادية التى تسبق وجود المؤسسات والبنى السياسية فى مرحلة ما قبل تكوين الدولة، حتى أنه أطلق عليه وصف "المجتمع ما قبل السياسى"[٣].

أثر تصور هيجل فى المحاولات اللاحقة لتعريف المفهوم والتى اتفق معظمها على اختلاف المجتمع المدنى عن المجتمع الطبيعى فى كونه لا يقوم على الروابط الأولية بين الأفراد وإنما على أساس نوع جديد من الروابط لم تكن موجودة فى الأخير، فالمجتمع المدنى وفقا لهم هو ذلك القسم من النشاط الإنسانى الخارج عن إطار الدولة ولا يخضع لسيطرتها؛ فهو مجال الحرية والعمل المستقل للمواطنين فى المجتمع[٤].

إبان تلك المحاولات، مر مفهوم المجتمع المدنى بحالة من التوارى إلى أن بزغ من جديد مع نهايات القرن العشرين بفعل مجموعة من التطورات العالمية من بينها تراجع الدور التنموى للدولة، وأزمة النظم السلطوية فى مواجهة مشكلاتها الاقتصادية مقابل ازدياد وزن القوى والحركات الداعية للتغيير وإحداث انفراجة ديمقراطية، وأزمة الأحزاب السياسية فى الديمقراطيات الراسخة بسبب جمودها التنظيمى وعدم قدرتها على تحديث أجنداتها لتضم القضايا التى تمثل أولوية داخلية، وثورات شرق أوروبا وانهيار النموذج السوفيتى وما ألقاه

من شكوك حول سلامة الأسس التى قامت عليها تلك النظم والتى كانت قد طرحت نفسها كبديل للنظم الديمقراطية الليبرالية، فضلاً عن تجليات العولمة وظهور مجال عام شبكى يعتمد على التفاعلات عبر شبكة الإنترنت، فرض بعض القيود على سلطات الدولة وسيادتها بما أوجدت البيئة المناسبة لمشاركة المجتمع المدنى فى القيام بالمهام التى احتكرتها الحكومات لفترات طويلة[٥].

أولاً: الإطار المفاهيمى

١- مفهوم المجتمع المدنى

اقترنت عودة مفهوم المجتمع المدنى إلى الاستخدام بمحاولات عديدة لتعريفه وتحديد مقوماته الأساسية، تباينت بين اتجاهين رئيسين، اتجاه أول يميل إلى توسعة حدود المفهوم ليشمل كل ما لا يدخل ضمن مؤسسات الدولة (كالنقابات، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية، والتعاونيات، وجماعات الجيرة، والمدارس الفكرية...)، ويأتى ضمن هذا الاتجاه محاولة توماس جيمس لتعريف المجتمع المدنى على أنه فضاء عام للتفاعل الإيجابى بين الدولة والمجتمع والسوق[٦]. ومحاولة هابرماس بتعريفه على أنه المجال الذى تتجسد فيه حاجات جماعة ما واهتماماتها بصورة خلاقة ومنظمة وباستقلالية. ومحاولة كوهين الذى أشار إليه على أنه الوعاء الذى يضم المؤسسات المجتمعية كافة[٧].

واتجاه ثان يميل إلى تبنى تعريف أقل اتساعا لمفهوم المجتمع المدنى باستبعاد بعض المكونات (كالأسرة، والمشروعات الفردية الهادفة للربح، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الإعلامية..) من مظلة المفهوم. وتأتى ضمن هذا الاتجاه محاولة لارى دياموند بتعريفه للمجتمع المدنى على أنه فضاء الحياة الاجتماعية المنظمة التى تتسم بأنها طوعية، تدير أمورها بنفسها، وتعتمد

على ذاتها فى البقاء مستقلة عن الدولة ومقيدة بنظام قانونى ومجموعة من القواعد المشتركة[٨].

ويكمن التباين بين الاتجاهين فى حدود المنظور الذى ينطلق منه كل اتجاه، والذى أدى إلى ظهور بعض المكونات الخلافية للمفهوم (كالأحزاب السياسية، والمؤسسات الصحفية...) ينكرها أصحاب الاتجاه "الضيق" ويقرها أصحاب الاتجاه "المتسع" باعتبارها مكونات أساسية ضمن المجتمع المدنى[٩].

وقد يجد استبعاد بعض المكونات كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام من مكونات المجتمع المدنى المعاصر بعض الوجاهه فى المبررات التى يستند إليها؛ حيث يميل البعض إلى استبعاد الأحزاب السياسية من منطلقين: الأول سعيها للسلطة؛ مما يسقط عنها أحد معايير تنظيمات المجتمع المدنى وهو"عدم الانخراط فى السياسة"، والثانى أن وصول أحد الأحزاب للسلطة قد يصاحبه عدم الالتزام "بقيم" المجتمع المدنى المتجسدة فى التسامح وقبول الآخر وإدارة التنوع والاختلاف. وفيما يخص وسائل الإعلام فيرى البعض أنها قد تكون حكومية فتفقد استقلاليتها وقد تكون خاصة أو حزبية فتفقد استقلاليتها أيضا تحت تأثير غلبة تيارات سياسية عليها أو حتى سعى مؤسساتها لتحقيق الربح، ومن ثم يميل أنصار هذا الرأى إلى عدم التعامل مع الإعلام كأحد مكونات المجتمع المدنى وإنما كواحد من أهم الشركاء الاجتماعيين له[١٠].

وتتحد اتجاهات تعريف المجتمع المدنى بشأن الفكرة الأساسية التى تمثل قوام مفهومه، ألا وهى فكرة "المشاركة الطوعية المنظمة فى الحياة العامة"، حيث تقر التعريفات فى عمومها، الضيق والمتسع على السواء، بثلاثة أركان باعتبارها ركائز أساسية للمفهوم، وهى: "الفعل الإرادى أو الطوعى الحر" بمعنى أن عضوية الفرد فى تنظيماته تتم طواعية وليس بصورة تلقائية، "والتنظيم" إذ تعمل مؤسساته بطريقة منهجية وتخضع لمعايير منطقية، "والإطار الأخلاقى

والسلوكى" الذى ينطوى على قبول الاختلاف والتنوع مع التقيد بقيم الاحترام والتسامح وإدارة العلاقات بسلمية.

يعد من أكثر تعريفات المجتمع المدنى ذيوعا وانتشاراً، تعريفه بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، أو منافع جماعية، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"(١١). ويلخص هذا التعريف فلسفة مفهوم المجتمع المدنى منذ بداية ظهوره فى الفكر السياسى حتى اللحظة الراهنة.

وفى هذا السياق يمكن تعريف المجتمع المدنى إجرائيا أنه "مجمل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة عامة، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للخلافات، وذلك فى استقلال نسبى عن الدولة"(١٢).

٢- مفهوم المنظمات غير الحكومية

على الرغم من الاختلاف بشأن مدى استيعاب مفهوم المجتمع المدنى لأنساق تنظيمية بعينها، يتفق المحللون على عدم خلو المفهوم من صيغ تنظيمية أساسية يأتى على رأسها – بفعل كونها واحدة من تنظيمات المجتمع المدنى الأكثر انتشارا من حيث الشكل التنظيمى– مكون المنظمات غير الحكومية. وبقصد به وفقًا للبنك الدولى "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التى لها وجود فى الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية"(١٣).

وتبرز بعض الإشكاليات المرتبطة ببناء تراكم علمى نظرى بشأن المنظمات غير الحكومية يتعلق أهمها بتعريفها على نحو محدد؛ حيث ظهر اتجاه بين علماء الإدارة والعلوم السياسية فى تعريفها من خلال تمييز سماتها عن سمات نظيرتها الحكومية، ووفقا لهذا الاتجاه؛ يشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات المتنوعة وذات المهام المختلفة التى تقع بين السوق والدولة، فهى وفقاً لهذا التصور ليست وكالات حكومية، كما أنها ليست شركات تسعى إلى الربح، وتتميز بالانفصال عن الحكومة فى إجراءاتها وعملياتها الخاصة وأسلوبها فى الإدارة وتقدير الأمور(١٤).

وفى الإطار نفسه ظهر اتجاه لتعريفها من خلال تمييزها عن ما يطلق عليه مسمى المنظمات العامة التى تعتمد فى تمويلها على الحكومة وتراقب وتدار من قبلها، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تقسيم المنظمات غير الحكومية إلى نمطين، نمط يهدف الى الربح ويسعى إلى تحقيق مكاسب مادية من المشروعات التى يقوم بها وإن كانت تتجه للمنظمة وليس للأعضاء، ونمط لا يهدف إلى الربح ولا يسعى إلى تحقيق عائد مادى. ويصنف هذا الاتجاه المنظمات غير الحكومية التى لا تهدف إلى الربح إلى منظمات اجتماعية تستهدف خدمة أعضائها ورفع مستوى معيشتهم، ومنظمات مهنية يسعى أعضاؤها إلى تعزيز حياتهم المهنية، ومنظمات تعليمية غير مملوكة للحكومة هدفها نشر التعليم، ومنظمات دينية تكون مهمتها دعم أو تمثيل دين معين، ومنظمات سياسية تسعى إلى التأثير على السياسة العامة، ومنظمات ثقافية تستهدف تعزيز وتشجيع بعض النواحى الفنية والإنسانية، ومنظمات تنموية تسعى لتحقيق حاجات إنسانية كتخفيف حدة الفقر ومكافحة البطالة ومحو الأمية ورعاية الأمومة ووضع حلول لمشكلات بيئية(١٥).

ويشير تعريف آخر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلى أو قطرى أو دولى ويتولى أفرادها تسيير أمورها فى إطار ما تجمعهم مصلحة مشتركة، تؤدى تلك المنظمات (أو المجموعات) العديد من المهام ذات البعد الإنسانى، وتجعل المواطنين أكثر متابعة لأعمال الحكومة والسياسات العامة، وتحفزهم على المشاركة السياسية عبر توفير المعلومات حول قضايا بعينها كحقوق الإنسان والبيئة والصحة، وقد توفر تحليلات وتجارب تخدم كآلية إنذار مبكر تساعد فى التنبيه بخطر معين وتتابع مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الدولية(١٦).

ويطرح البنك الدولى تعريفًا للمنظمات غير الحكومية على أنها "منظمات خاصة تواصل أنشطتها لتخفيف المعاناة، ودعم مصالح الفقراء، وحماية البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو تحقيق تنمية المجتمع"(١٧). ووفقًا لهذا التعريف ينطبق مصطلح المنظمات غير الحكومية على أى منظمة غير هادفة للربح وتتسم بالاستقلالية عن الحكومة وتحركها قيم أساسية وتعتمد فى نشاطها على الخدمات الطوعية التى يقدمها الأعضاء والمنح والهبات الخيرية، ويزيد البنك فى تعريفه بالقول بإنه على الرغم من كون قطاع المنظمات غير الحكومية أكثر حرفية فى الوقت الحاضر عن ذى قبل، تعد مبادئ الطوعية وحب الخير سمات أساسية للتعريف الخاص بها تميزه عن السوق وأجهزة الدولة(١٨).

على الرغم من تعدد التعريفات، إلا أن هناك دائرة مشتركة من المعايير تحدد ما يدخل تحت مظلة المنظمات غير الحكومية وما يخرج منها؛ حيث يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بشكل إجرائى على أنها "أى منظمة غير هادفة للربح، وتتسم بالاستقلالية عن الحكومة، وتحركها قيم أساسية،

وتعتمد فى نشاطها على الخدمات الطوعية التى يقدمها الأعضاء والمنح والهبات الخيرية"[١٩].

وبموجب هذا التعريف يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من السمات التى تحدد المفهوم. ومن أهم هذه السمات، ما يلى:

- أنها منظمات غير هادفة للربح، تسعى إلى تحقيق النفع العام (وأحيانا تحقيق وحماية مصالح أعضائها)، ومتى حققت أرباحا من أنشطتها لا توزعها على أعضائها، وإنما تعيد استثمارها فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.
- أنها منظمات إرادية تطوعية، نشأت بمبادرات من أعضائها وبمشاركة منهم.
- أنها منظمات مستقلة ومنفصلة مؤسسيًا عن الحكومة، حيث تُحكم وتدار ذاتيا من خلال آليات حكم ذاتية قادرة على إدارة نشاطها.
- أنها منظمات غير مسيسة، بمعنى أنها لا تسعى إلى السلطة، ولا تنخرط فى تحالفات مع أحزاب سياسية، وإن كان يجوز لها أن تتخذ مواقف بشأن قضايا سياسية[٢٠].

فالمنظمات غير الحكومية إذن ليست وكالات حكومية، كما أنها ليست شركات تسعى للربح، وتتميز بالانفصال عن الحكومة؛ حيث تعتمد على إجراءاتها وعملياتها الخاصة وأسلوبها الخاص فى الإدارة وتقدير الأمور، رغم أنها قد تقوم على تحقيق أغراض عامة[٢١].

لقد مرت المنظمات غير الحكومية منذ لحظة ظهورها بمجموعة من التطورات وفقا للمعايير الخاصة بالفلسفة وطبيعة الدور، حيث يمكن التمييز بين أربعة أجيال أساسية لتلك المنظمات، أولها جيل منظمات الإغاثة والذى برز دوره مع وقوع الحروب الكبرى والكوارث فكانت العديد من المنظمات تتولى عمليات الإغاثة وتقديم خدماتها للمحتاجين مرتكزة فى فلسفتها على التعامل مع

أعراض المشكلة لتخفف من حدة المعاناة. وثانيها جيل منظمات التنمية المحلية الذى ظهر بفضل إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلات المجتمعية دون التعاطى مع أسبابها الحقيقية، وارتكز هذا الجيل فى فلسفته على الاعتماد على الذات فى تمكين المجتمع المحلى ورفع مستوى معيشته.

وثالثها جيل منظمات التنمية المستدامة والذى ظهر لتطوير سياق وبيئة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة مرتكزا فى فلسفته على توفير إطار مؤسسى وسياسى يشجع المبادرات المحلية ويضمن عدم انهيارها. ورابعها جيل المنظمات الحقوقية والدفاعية والذى ظهر لخلق حالة حراك حول قضايا كبرى ومطالب ترتبط بها وحث الرأى العام على الاهتمام بتلك القضايا والتأثير على صانع القرار فيما يخصها، فقد ارتكز هذا الجيل فى فلسفته على ضرورة التغيير والإصلاح الاجتماعى [٢٢] .

وينظر البعض إلى الجيل الرابع من المنظمات غير الحكومية على أنه آلية للحفاظ على التوازن الاجتماعى والسياسى القائم من خلال اهتمامه ببعض القضايا أو الفئات المهمشة التى لا تصل إليها الدولة، لا سيما أن تلك المنظمات ظلت تسعى منذ فترة مبكرة إلى نشر الوعى بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين فى ظل نظم تسلطية تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان وظهور توجهاتها نحو الإصلاح والتغيير [٢٣].

ثانياً: **تطور المنظمات غير الحكومية فى مصر**

مر تطور المنظمات غير الحكومية وفلسفتها فى مصر بالعديد من الأدوار، فقد برزت فى البداية كانعكاس لقيم دينية تكرس لفكرة العطاء والعمل الخيرى القائم على التفاعل المباشر بين المنظمات والمواطنين من خلال طرف وسيط ومنظم للمنح وهو المنظمات وطرف متلق هو المواطن. فظهرت المنظمات الرعوية والخدمية التى سعت لتوفير أشكال من الرعاية الاجتماعية والخدمات للمواطنين

لا سيما فى المجالات التى تراجع دور الدولة فيها، وانتقلت إلى دور جديد تمثل فى التركيز على العملية التنموية وتمكين المواطنين، فضلاً عن دور إضافى يرتبط بالمنظمات الحقوقية والدفاعية (والذى بدأ فى ثمانينيات القرن العشرين)، وأخيراً دور يتعلق بالربط بين المنظمات المحلية والمجتمع المدنى العالمى من خلال الشبكات والحركات الدولية والإقليمية[٢٤].

ويكشف تتبع التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية فى مصر، أسبقية ظهور الثقافية والعلمية منها على الدينية والرعوية، فقد كانت بدايات ظهورها فى الربع الأول من القرن التاسع عشر تحت مسمى الجمعيات الأهلية مع تأسيس أول جمعية أهلية فى عام ١٨٢١ تحت اسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، وتوالى بعد ذلك بنحو أربعة عقود ظهور الجمعيات الثقافية (فظهرت جمعيات مثل معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية فى عام١٨٥٩، وجمعية المعارف فى عام ١٨٦٨، والجمعية الجغرافية فى عام١٨٧٥)، ثم ظهور الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية (مثلا نشأت الجمعية الخيرية الإسلامية فى عام١٨٧٨، وجمعية المساعى الخيرية القبطية فى عام١٨٨١..)،[٢٥] لينتهى القرن التاسع عشر ولدينا ما يقرب من ٦٥ منظمة / جمعية أهلية.[٢٦]

وكان للمنظمات الثقافية والعلمية دور مهم فى الحركة الوطنية، إذ انشغل العديد منها بالدعوة لمبادئ الحرية والإخاء وانتقاد سلطة الحكم وتزايد النفوذ البريطانى، الأمر الذى وضعها فى مواجهة مباشرة مع السلطة الحاكمة وأدى فى نهاية الأمر إلى إغلاق البعض منها[٢٧].

وبدأ عمل تلك المنظمات فى الانتشار على نطاق واسع مع ثورة ١٩١٩ متأثرا بتطور الحياة السياسية والاجتماعية وتزايد الوعى القومى الاجتماعى، وازدهر بصدور دستور١٩٢٣ واعترافه بالحق فى التجمع وتكوين

الجمعيات[٢٨]، فقد ازداد عددها من ١٥٩ منظمة/جمعية خلال الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ – ١٩٢٤ ليصل إلى ٦٣٣ منظمة/جمعية خلال الفترة ما بين عامى ١٩٢٥–١٩٤٤،[٢٩] وتمتعت بقدر أكبر من الحرية والاستقلالية فى العمل مما عزز من مساهمتها فى الحياة العامة، حيث قامت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بدور ملموس فى ملء الفراغ الذى نتج عن انخراط الحكومة فى الجهود الحربية والأمنية، وتحملت مسئولية إيواء وإعاشة المشردين وضحايا الحرب، ولم يقتصر اهتمامها خلال تلك الحقبة على توفير الرعاية الاجتماعية فقط بل امتد إلى أنشطة ثقافية لا سيما خلال عقدى الثلاثينيات والأربعينيات[٣٠].

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وارتكاز النظام السياسى على أيديولوجية مركزية النظام الاقتصادى والاجتماعى وتقديم الرعاية الاجتماعية، دخلت المنظمات غير الحكومية، والتى كان قد وصل عددها حتى عام ١٩٥٠ إلى ٧٠٠٠ منظمة، حالة من السكون امتدت لبضعة عقود، ولم تعاود حركتها من جديد إلا فى منتصف السبعينيات كرد فعل على الفجوة التى أحدثها تراجع الدولة عن الكثير من أدوارها فى تقديم الخدمات، فتزايد عددها ليصل خلال عقد الثمانينيات إلى ٨٤٠٢ جمعية، ووصل فى أواخر التسعينيات إلى ١٢,٠٠٠جمعية.[٣١]

ومع مطلع الألفية الثالثة، وتزايد زخم المتغيرات الخارجية حيث توالت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة (من مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، إلى مؤتمر القاهرة للسكان ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة العالمى فى بكين ١٩٩٥، وقمة العالم للتنمية الاجتماعية وغير ذلك من مؤتمرات عالمية كانت المشاركة المصرية فيها ملحوظة وتزايد التفاعل مع المؤسسات الأجنبية)، كان لذلك الفضل فى ارتفاع عدد الجمعيات الأهلية ليصل إلى ١٦,٠٠٠ جمعية[٣٢]، وشهدت الفترة

نفسها (تحديداً ١٩٩٠- ٢٠٠٠) تأسيس سلسلة من منظمات حقوق الإنسان، وصحوة العمل النسائى الحقوقى، ومناقشة العنف ضد المرأة، وتغيير تشريعات الأحوال الشخصية، واهتمامًا كبيرًا بقضايا البيئة[٣٣].

وتضاعف عدد المنظمات غير الحكومية بدخول الألفية الثالثة عقدها الثالث ليصل عدد المسجل منها فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ٣١,٠٠٠ منظمة، ومع عملية الحراك الداخلى المصاحب للثورة زاد عددها خلال السنوات الثلاث اللاحقة للثورة بأكثر من ١٥,٠٠٠ منظمة ليتجاوز عددها نهاية عام ٢٠١٤ ٤٦,٠٠٠ منظمة[٣٤] تعمل فى مجالات متنوعة[٣٥].

ثالثا: خريطة المنظمات غير الحكومية فى مصر

يحيط بمسألة رسم خريطة حديثة تصف حجم وأوضاع المنظمات غير الحكومية فى مصر، صعوبة بالغة، حيث توجد عدة تصنيفات لأنشطة المنظمات غير الحكومية فى العالم يصعب تطبيق أى منها على مجموع الفاعل منها محليًا. فبحسب ما جرى عليه العرف، عادة ما تقوم المنظمة بتبنى قائمة تضم عددًا من الأنشطة فى أكثر من ميدان عمل، الأمر الذى يجعل إجراء تصنيف دقيق للمنظمات المحلية وفقًا لمجال النشاط أمر غاية فى الصعوبة لا مفر فيه من حدوث ازدواج فى حساب عدد المنظمات. ويزداد الأمر صعوبة فى ضوء نقص المعلومات والبيانات الموثقة عن تلك المنظمات، وكذلك عدم وضع نظام دقيق ومتطور لتصنيف المنظمات غير الحكومية على المستوى الرسمى. ومع ذلك قد تساعد مراجعة أهم ملامح تلك المنظمات والتغير الذى حدث فى طبيعة دورها لا سيما بعد الموجات الثورية التى مرت بها الدولة فى رسم بعض ملامح خريطتها قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١.

١- الصيغة التنظيمية للمنظمات غير الحكومية

قبل صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى، انتشرت فى مصر صيغتان من الصيغ التنظيمية للمنظمات غير الحكومية استند التمييز بينها إلى المظلة القانونية التى تندرج تحتها.

الصيغة الأولى هى "المؤسسة" أو "الجمعية الأهلية"، وتخضع تنظيميًا للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ووفقًا للقانون تتألف "الجمعية" من عشرة أشخاص سواء أكانوا (طبيعين أو اعتباريين أو الاثنين معًا) على الأقل دون اشتراط تخصيص مبلغ مالى معين للتأسيس، بينما تنشأ المؤسسة بواسطة مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين من الأشخاص (طبعيين أو اعتباريين أو الاثنين معًا) مع اشتراط تخصيص مال كافى ومناسب لتحقيق أغراضها[٣٦]. وتمارس المؤسسات والجمعيات الأهلية أعمالا مدنية لا تستهدف منها تحقيق أى ربح مادى، وإن كان يجوز لها القيام بأنشطة تدر أرباحا يعاد توظيفها فى أنشطة المؤسسة أو الجمعية[٣٧].

أما الصيغة التنظيمية الثانية للمنظمات غير الحكومية فهى "الشركة المدنية"، وتخضع تنظيمياً للقانون المدنى وللتشريعات الخاصة بنشاط الشركات، وتمارس الشركات المدنية أعمالاً مدنية وليست تجارية تستهدف تحقيق ربح مادى، ومن أمثلتها الشركات العاملة فى الأنشطة المهنية كشركات المحاماة[٣٨]. وبصدور القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، انتهت شرعية الصيغة التنظيمية الثانية، حيث حظر القانون وبشكل قاطع على أى جهة أيا كان شكلها القانونى أو مسماها أن تمارس العمل الأهلى إلا بعد الالتزام بأحكامه والخضوع له[٣٩].

وبحسب الإطار القانونى المنظم لعمل المنظمات غير الحكومية فى مصر ترتكز جهود المنظمات على محور أساسى هو: تعبئة جهود الأفراد والجماعات لإحداث التنمية فى المجتمع لصالح هؤلاء الأفراد والجماعات، وحل مشكلاتهم، والإسهام فى مؤازرة جهود الدولة فى تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وفيما عدا القيود التى أوردها المشرع المصرى على عمل المنظمات غير الحكومية سواء فى القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، أو القانون السابق له وهو القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، تعمل الجمعيات (المنظمات) على تحقيق أغراضها فى ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع، وفقا لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها(٤٠).

ويعد من ميادين تنمية المجتمع، ومن ثم ميادين عمل المنظمات غير الحكومية فى مصر، أية أنشطة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة. وبحسب بيانات الاتحاد العام للمؤسسات والجمعيات الأهلية بمصر، تتوزع ميادين عمل المنظمات غير الحكومية داخليًا بين عدة مجالات منها رعاية الطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، ورعاية الشيخوخة، والمساعدات الاجتماعية، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين، ورعاية المسجونين، والتنظيم والإدارة، وتنمية المجتمعات المحلية، وتنظيم الأسرة، والنشاط الأدبى، والصداقة بين مصر والشعوب الصديقة، وحماية البيئة والحفاظ عليها، وأرباب المعاشات، والدفاع الاجتماعى، وحماية المستهلك، والتنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل، وحقوق الإنسان(٤١).

٢-خريطة المنظمات غير الحكومية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

شهدت الخريطة البنيوية والوظيفية للمنظمات غير الحكومية فى مصر منذ بداية الثمانينيات وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ دفعة قوية بفعل الفجوة التى

أحدثتها التوجهات الاقتصادية للدولة متمثلة فى برنامج الإصلاح الهيكلى والذى أدى إلى تراجع دور الدولة فى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومن ثم ضرورة إيجاد بديل لتعويض دور الدولة، والتحولات السياسة متمثلة فى الاستمرار فى التعددية السياسية. كل هذا أسهم فى تزايد عدد المنظمات خلال تلك الفترة؛ حيث تضاعف عددها من ٨٤٠٢ منظمة/جمعية فى الثمانينيات إلى ٣١٠٠٠ منظمة/جمعية بنهاية عام ٢٠١٠[٤٢].

ومن أهم ما يميز هذه الزيادة ارتفاع عدد المنظمات النشطة فى مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية وتمكين المواطن، مقابل تقلص دور المنظمات الرعوية منها، وهو ما ساعد فى تعزيز توجه الممولين الدوليين نحو الشراكة مع المنظمات المحلية ذات التوجه التنموى[٤٣].

كما تميزت الفترة نفسها بظهور العديد من المنظمات الحقوقية التى تدافع عن حقوق الإنسان والثقافة المدنية، وظهر نشاط ملحوظ للمنظمات التى تدافع عن قضايا المرأة وتمكينها. ويعطى ما يتوفر من بيانات صورة عامة عن بعض أنماط المنظمات غير الحكومية الفاعلة فى مصر خلال الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتى تحدد ملامح دورها خلال الثورة وبعده، فبحسب تقرير التنمية البشرية لمصر الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٨، تتنوع المنظمات غير الحكومية فى مصر بين:

- منظمات الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتتجه نحو رعاية الأسرة والمسنين، وذوى الاحتياجات الخاصة ورعاية الأمومة والطفولة، وتشكل معا غالبية أنشطة المنظمات غير الحكومية خلال الفترة السابقة لثورة يناير، حيث يشير المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر الى أن هناك نحو ١٤٣٦٢ جمعية تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية منها ١١٢٢ جمعية تنشط فى مجال تنظيم الأسرة والصحة

الإنجابية، ومع هذا يصعب تحديد وزن لكل خدمة من خدماتها الموجهة لمجالات بعينها (كالرعاية الصحية)، نظرا لعدم تحديد وزنها بشكل واضح فى مهمة ورسالة كل منظمة، ومنظمات التنمية، وهى التى تركز على النهوض بنوعية حياة المواطنين، بما فى ذلك التمكين الاقتصادى من خلال أنشطة مدرة للدخل أو المشاركة فى مشروعات تنمية محلية. وتعكس البيانات المتاحة بشأن أنشطة تلك المنظمات أن هناك نحو ٧٣٠ جمعية فقط تعمل فى مجال التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل.

- منظمات المناصرة، وهى منظمات غير خدمية وتعمل على التصدى لقضايا مدنية واقتصادية واجتماعية، أو قضايا تستهدف مجموعات لها وضعية خاصة (كالمهمشين، وذوى الاحتياجات الخاصة)، ويتم تصنيف منظمات المناصرة وفقا لمجالات أنشطتها إلى:

- منظمات حقوق الإنسان، وقد برزت فى السياق المصرى منذ عام ١٩٨٣، ونعرّفها بأنها منظمات تتبنى رؤية حقوقية لإحداث التغيير الاجتماعى والسياسى، وتنطلق من قناعات ومبادئ عبرت عنها مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، سواء السياسية والمدنية أم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ تنامى عدد المنظمات الحقوقية على الساحة المصرية، سواء من ناحية الكم أو التنوع، فقد سجل عام ٢٠٠٦ ما يقرب من ٤٣ منظمة حقوقية ودفاعية. تأسس بعضها وفقا للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ كمؤسسة أو جمعية أهلية، فيما تأسس البعض الآخر وفقا للقانون المدنى كشركة مدنية. وتعمل هذه المنظمات فى ثلاثة مجالات أساسية، هى: الرقابة والرصد لحالات انتهاك حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال التوعية والندوات والبحوث والمؤتمرات والتقارير...إلخ، وتقديم المساعدة القانونية المباشرة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان.

- منظمات المرأة، وتستهدف الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها من خلال السعى إلى التأثير فى صانعي السياسات والتشريعات، والتوعية بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة. ويوجد نمطان من تلك المنظمات، **الأول** المنظمات التى تخدم النساء، ويقتصر مجلس إدارتها على النساء. **والثانى** المنظمات التى تستهدف النساء فقط وتسعى إلى تمكنيهن من خلال آليات... فقط من خلال آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قومية. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات كانت مغلقة على النساء فقط إلا أنها فتحت أبوابها لعضوية الذكور أيضا انطلاقا من أن قضايا المرأة تحتاج إلى دعم قوى المجتمع ككل.
- منظمات حماية المستهلك، ويبلغ عددها رسميا وفقا لبيانات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ٦٧١ جمعية، وعلى الرغم من أهمية الأنشطة التى تمارسها هذه الجمعيات للتصدى لارتفاع أسعار السلع الأساسية ومحاربة الغش والفساد التجارى، فإن دورها يكاد يكون غير معروف للكثيرين.
- منظمات حماية البيئة، وتصنف هذه المنظمات تحت مظلة منظمات المناصرة، وعلى الرغم من أن هناك دراسة متخصصة أجريت فى مطلع الألفية رصدت عددا من المنظمات النشطة فى مجال البيئة يبلغ حوالى ٧٦ منظمة/ جمعية، إلا أن عددا كبيرا منها (نحو ٤٤١٦ منظمة/جمعية) فى بداية ٢٠٠٧ تسجل هذا النشاط رسميا لدى وزارة التضامن الاجتماعى كواحد من أنشطتها[٤٤].

وتضمنت أبرز الملفات التى شغلت أجندة المنظمات غير الحكومية خلال الفترة السابقة مباشرة لثورة الخامس والعشرين من يناير، ملف "مكافحة الفقر" إذ نشط الكثير من المنظمات التنموية فى العمل على تخفيض معدلات

الفقر من خلال التدريب والتأهيل وتوفير مصادر للدخل (فرص عمل أو قروض صغيرة). وكذلك ملف "الحقوق المدنية والسياسية" لا سيما الحق فى التجمع والتنظيم، فقد شهد عام ٢٠٠٨ وحده حملتى مناصرة لهذا الحق تحمل أولها الدفاع عن حرية الجمعيات الأهلية فى مصر وتعديل قانونها وإزالة العقبات القانونية والإدارية والمالية التى تواجه عملها، وتحمل ثانيها رصد الانتهاكات المتعلقة بالحق فى التنظيم سواء فى النقابات المهنية أو اتحادات الطلبة أو الجمعيات[٤٥].

ويرتبط بمناقشة بنية المنظمات غير الحكومية فى مصر، إثارة قضية التوزيع الجغرافى لتلك المنظمات، ومدى توافقها مع مؤشرات التنمية البشرية؛ حيث يفترض أن يرتبط تزايد أو تناقص عدد المنظمات، بحسب وظائفها وتوزيعها الجغرافى، بعلاقة طردية مع احتياجات أفراد المجتمع المحلى. وتوضح دراسات سابقة محدودية القدرة الاستجابية للمبادرات الأهلية؛ حيث تعكس من حيث الكم عدم التوازن الجغرافى فى توزيع المنظمات بين محافظات القطر المصرى، وميله لصالح المحافظات الحضرية، بحيث تستأثر محافظة القاهرة ومعها محافظتى الجيزة والقليوبية بعدد كبير من المبادرات الأهلية يليها محافظة الإسكندرية. بينما يتجه هذا العدد نحو الانخفاض فى المحافظات الحدودية والمحافظات الأكثر فقرًا (مثل سوهاج، والمنيا، وأسيوط). فيما يُلاحظ من حيث النوع تركز المنظمات التى تستهدف تمكين المواطن (وهى منظمات تنموية) فى القاهرة والمحافظات الحضرية بصفة أساسية، واتجاهها نحو الانخفاض النسبى فى محافظات الوجه البحرى، والانخفاض الكبير فى محافظات الوجه القبلى، وذلك على الرغم من حدة مخاطر الفقر، وغياب فرص العمل، وعدم جودة الخدمات الصحية، وأحيانا غياب الخدمات الصحية عن بعض القرى والمراكز[٤٦].

كما تعكس الخريطة البنيوية للمنظمات غير الحكومية فى مصر –على مستوى الأدوار والمسئوليات والقيم– اختلالات إضافية تبرزها مسألة التوظيف السياسى والدينى لبعض المنظمات، بما ينزع عنها قيم المدنية ويضعها فى مساحات أقرب لأن تكون أذرع وأدوات لقوى سياسية ومجتمعية معينة. الأمر الذى ينعكس –دون شك– بالسلب على صورة الدور والمسئولية المجتمعية لتلك المنظمات لصالح تكوينها وانحيازاتها الفئوية بعيدا عن تلبيتها لاحتياجات مجتمعية تنموية وحقوقية وداعمة لمنظومة القيم الأساسية وفى مقدمتها قيم المواطنة والمدنية(٤٧).

وتبرز مسألة التوظيف السياسى للمنظمات غير الحكومية بفعل الخلط الواضح بين العمل السياسى وقطاع مهم من المنظمات(خاصة الحقوقية وبعض المنظمات التنموية)، حيث اتخذ بعضها من أنشطتها البحثية (كرصد الانتهاكات) أداة لتمرير السياسى عبر الحقوقى، وعكست ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ذروة هذا التداخل. الأمر الذى أسهم فيه اتجاه بعض القوى المدنية الفاعلة نحو العمل السياسى وبروز الأمر على الساحة الإعلامية على نحو أدى إلى تزايد حساسية الدولة إزاء بعضهم واتهامهم بممارسة عمل سياسى محضٍ ينتقص من شرعية العمل المدنى(٤٨). وحقيقة الأمر أن تركيز قطاع من المنظمات على قضايا الحقوق المدنية والسياسية وملفات حقوق الإنسان،لا يعنى بالضرورة توظيفها سياسيا، حيث يتخذ التوظيف السياسى أحد شكلين، الأول استخدام ساحات بعض المنظمات كـ "منابر" لنشاط بعض القوى السياسية، والثانى إضفاء السمة السياسية والصراع مع الدولة على قضايا أو موضوعات قد لا تكون سياسية.

أما التوظيف الدينى فيظهر على وجه الخصوص فى العمل الخيري، حيث توظف المنظمات العمل المدنى لصالح تعبئة الموالين لهم، والبعض منها

قد يتبع (بشكل مباشر، أو غير مباشر) تيارات دينية، وبعضها صنع لنفسه قواعد شعبية من الفقراء (يمكن توظيفها سياسيا فى وقت الحاجة) من خلال تقديم مساعدات خيرية أو خدمات اجتماعية[٤٩].

رابعاً: المنظمات غير الحكومية وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

اتسم السياق المحلى المفجر لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بحالة من التراجع الشديد لوضعية حقوق الإنسان التى تشغل حيزًا كبيرًا من أجندة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، تمثلت أبرز ملامحه فى توظيف قانون الطوارئ على نطاق واسع فى سد منافذ التعبير السلمى وتقييد حرية التعبير، والضغط على مختلف وسائل الإعلام سواء التقليدى منها أو الحديث، واستخدام القوة المفرطة من جانب الأجهزة الأمنية فى ملاحقة بعض المشتبه بهم وتعذيب المحتجزين[٥٠].

كما شهد السياق نفسه انتهاك حقوق أساسية كالحق فى المساواة وعدم التمييز على أساس الدين أو العرق ضد الأقباط والنوبيين وبدو سيناء،وتزييف الانتخابات العامة، وحالة من الجمود التشريعى حتى أن التطورات التشريعية التى حصلت فى عام ٢٠١٠ وعلى الرغم من محدوديتها قد جاءت فى أغلبها بالمزيد من تقييد وقمع الحريات، واستمرار السياسات التى تكرس وتؤيد الحكم المطلق بل وتمهد لتوريثه فى إطار عائلى. واقترن المناخ المحلى بتراجع اهتمام المجتمع الدولى بحقوق الإنسان والديمقراطية فى المنطقة العربية، بل واتجاه الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى بصورة متزايدة لتغليب اعتبارات المصالح النفعية مع نظم الاستبداد، على حساب اعتبار حماية حقوق الإنسان والدفع باتجاه الإصلاح الديمقراطى[٥١].

١- دور المنظمات غير الحكومية خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

شهدت الفترة السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نشاطًا ملحوظًا للمنظمات غير الحكومية، لا سيما الحقوقية والدفاعية منها، فى الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الإنسان بشكل عام ورصد وإلقاء الضوء على مظاهر انتهاكها من قبل أجهزة الدولة. مما اعتبره بعض المراقبين نواة مهمة لعبت دورًا غير مباشر فى التهيئة للثورة، سواء من خلال تقاريرها التى تنتقد الأوضاع السياسية وحالة حقوق الإنسان فى مصر، أو من خلال أنشطتها المتنوعة فى ذلك الوقت، التى استهدفت (ربما عن دون قصد) أحد الأطراف الرئيسية الفاعلة فى الثورة وهم الشباب، حيث توضح مراجعة أنشطة المنظمات غير الحكومية خلال العقد السابق لثورة يناير اهتماماً ملموساً بالعمل مع فئة الشباب فى مجالات متنوعة كالتوعية بالحقوق وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والتمكين وبناء القدرات[٥٢].

ويكشف تتبع مسار أنشطة المنظمات غير الحكومية خلال الفترة السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عن قيامها بدور غير مباشر فى التمهيد للثورة من خلال:

- التثقيف الحقوقى والسياسى، فقد لعبت المنظمات غير الحكومية المصرية دوراً مهماً فى التثقيف والتوعية بالحقوق، ونشط فى هذا الميدان المنظمات الحقوقية على وجه خاص، فقامت بعدة أنشطة فى هذا الشأن خلال السنوات السابقة للثورة كان من بينها: أنشطة التوعية بالحقوق القانونية والدستورية، والتدريبات على الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان، والتدريبات على مهارات مراقبة الانتخابات...
- تقديم الدعم القانونى لضحايا انتهاكات الأجهزة الأمنية، حيث شهدت السنوات الأخيرة من نظام الرئيس الأسبق (مبارك)، تزايدًا فى حالات تعرض

نشطاء الحركات الشبابية للاعتقال أو حتى التعدى على حقهم فى التجمع السلمى، وكانت المنظمات الحقوقية المصرية الداعم الرئيسى لهؤلاء الشباب من خلال تقديم مختلف أشكال الدعم القانونى لمن يتم اعتقاله أو احتجازه منهم، فضلا عن رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التى يتعرضون لها فيما يتعلق بحقهم فى تنظيم المظاهرات والدعوة للإضرابات.

- مراقبة ونقد الأوضاع السياسية، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تصاعد نشاط الحركة الحقوقية وتحولت إلى رقم مؤثر يصعب تجاهله أو القفز فوقه فى المعادلة السياسية والاجتماعية، وأضحت المنظمات الحقوقية المحرك الحقيقى الذى يقف خلف الخطوات الإصلاحية الجزئية التى اتخذتها الدولة خلال الأعوام العشرة الماضية فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية[٥٣].

ولم يقف دور المنظمات غير الحكومية عند هذا الحد، فقد لعبت منذ اندلاع الشرارة الأولى للثورة دورًا بارزًا فى توثيق يوميات الثورة لرصد ومتابعة ما يحدث من انتهاكات، بل وشكل البعض منها لجانًا لتقديم المساعدات القانونية للمتظاهرين والدفاع عن حقهم فى الاحتجاج السلمى. فضلاً عن تأدية أدوار مجتمعية ملحة أثناء الثورة بتقديم مساعدات مادية وعينية لبعض فئات المجتمع التى أثرت أحداث الثورة على ظروفهم المعيشية والاقتصادية وأصبحوا عاجزين عن توفير أقل احتياجاتهم اليومية.[٥٤]

٢- التغير فى خريطة المنظمات غير الحكومية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

شهدت بنية المنظمات غير الحكومية بعد ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من موجات ثورية متلاحقة تطورات ملموسة على الصعيدين العددى والوظيفى. فعلى صعيد العدد تزايد أعداد الجمعيات، حيث شهدت السنوات السبع اللاحقة للثورة إشهار ما يقارب ١٧٣٦٦ جمعية أهلية، لكن هذا الارتفاع لم ينعكس على التوزيع

الجغرافى، حيث ظلت القاهرة والمحافظات الحضرية مستحوذة على النصيب الأكبر من الجمعيات الأهلية[٥٥].

وشهدت الفترة الفاصلة بين ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والموجة الثورية الثانية (التى شهدتها مصر فى ٣٠ يونيه ٢٠١٣) وحدها تسجيل ما يقرب من ٥٠٠٠ منظمة جديدة مسجلة وفقا للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (والذى تم تغييره مؤخرا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧)، تعمل غالبيتها فى المجالات الرعائية والخيرية، مصطبغة فى أنشطتها بصبغة دينية. الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء أن أكثرية تلك المنظمات هى كيانات تابعة ونابعة عن تيارات الإسلام السياسى (كجماعة الإخوان المسلمين، والجماعة السلفية التى تزايد وجودها على الساحة السياسية فى الفترة التالية لثورة يناير وحتى قيام الموجة الثورية الثانية)، فلطالما اشتهرت تلك التيارات باستخدام المنظمات غير الربحية كأذرع اجتماعية لكسب الموالين وتدعيم قواعدها الشعبية من خلال تقديم مساعدات خيرية أو من خلال خدمات صحية... تمكنها من حشد أصواتهم فى الانتخابات العامة والأنشطة الاحتجاجية.

كما شهدت الفترة نفسها تضاعفًا فى أعداد المنظمات الحقوقية والدفاعية، فقد تم رصد ٣٦٠ منظمة حقوقية (بعضها مسجل وفقا للقانون٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وبعضها الآخر مسجل وفقا للقانون المدنى)، مما يؤشر إلى حدوث حالة من الإقبال المجتمعى للمشاركة، لا سيما أن أيًا من القوانين المنظمة وقتها لم يشهد تعديلا أو تغييراً. وعلى عكس المعتاد لم تتمركز الزيادة فى المنظمات التى نشأت بعد الثورة بالقاهرة أو المناطق الحضارية، حيث استأثرت بعض محافظات الوجه القبلى بالعدد الأكبر من المنظمات الجديدة، حتى أن محافظة القاهرة جاءت فى المرتبة الرابعة فى إجمالى عدد المنظمات الجديدة،

التى تم إشهارها بعد ثورة ٢٥ يناير، علماً أن ذلك لم ينهى حالة الخلل سالفة الذكر فى التوزيع الجغرافى أو الوظيفى لتلك المنظمات[٥٦].

وفيما يتعلق بالتطور الوظيفى فى عمل المنظمات غير الحكومية فى مصر بعد الثورة، يحيط بتحديده نفس الصعوبات السابق الإشارة إليها من عدم توفر بيانات وإحصاءات مدققة، وصعوبة التصنيف الدقيق لمجالات العمل، إذ استمرت حالة التداخل فى وظائف الأجيال الأربعة للمنظمات المصرية. وتتبدى بعض الملامح الوظيفية الجديدة "نسبياً" للمنظمات غير الحكومية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى ظهور مجموعة منظمات حديثة اتجهت نحو التركيز على مجال واحد رئيسى متخصص، أبرزها:

- تنمـوى حقوقى، يمس النساء المصريات ويعمق مشاركتهن فى الحياة العامة.
- التنمية بالفنون، التى أضحت فى السنوات الأربع الأخيرة على درجة عالية من الأهمية، ونشطت فى قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة، وأطفال الشوارع، وتمكين الفتيـــات والنساء الفقيـرات، والتدريب على مهـارات جديدة للحفاظ على الفن الشعبى والتراثى، مثل مركز المصطبة للفنون الشعبية.
- الاهتمام بفنون المسرح والغناء والسينما، مع وضوح وعى المؤسسات الأهلية والمبادرات الوطنية، بأهمية خلق علاقة جديدة بين الفنون والمواطن المصرى.. هى "محاولة" حميدة لتجسير الفجوة بين بعض دوائر النخب – خاصة الشباب منهم– والقواعد الشعبية، حيث تنتقل بين الميادين والمقاهى والعشوائيات، وتقدم عروضها فى الحدائق العامة والمتنزهات (من أمثلة هذه المبادرات الأهلية ستديو عماد الديـــن، ومدرسة فنون الـــدرب الأحمر، وبيت الرصيف).

- تسجيل عشرات من المنظمات الأهلية بعد الثورة، تضم مجموعات من الشباب فى مختلف المحافظات تستهدف "رسميا" تعميق المشاركة المجتمعية للشباب، وتميز نفسها بأنها تحالف أو ائتلاف الثوار الشباب فى محافظة معينة.
- بروز منظمات حقوقية جديدة معنية بحقوق الملكية الفكرية، وأخرى تجمع الشبكات الإلكترونية للمواقع الإخبارية، والمدونين، وغير ذلك من مجالات اهتمام ترتبط بالفضاء الإلكترونى. هذا إلى جانب بعض المنظمات الحقوقية التى تنشط فى الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أبرزها تلك المدافعة عن حقوق أصحاب المعاشات، وأخرى للدفاع عن "ضحايا الإهمال الطبى"، والحق فى السكن، والعشوائيات، وحقوق المواطنة، والتسامح والسلام... وغير ذلك من مراكز معنية بالدراسات والبحوث، ليتصاعد العدد الإجمالى من المنظمات الحقوقية ليقترب من ٤٠٠ منظمة(٥٧).

ويكشف الواقع العملى عن تفاوتات كبيرة بين تلك المنظمات، فبعضها نشط للغاية، وبعضها لا يزيد على "لافتات ومقرات". والبعض ضخم، وله فروع، يصل عدد العاملين فيها لعدة آلاف، والبعض متوسط أو صغير. وفى مصر يوجد منظمات تمويلها ضخم ومتنوع، وتنشط فى مجالات حقوقية وتنموية، وأخرى تسعى لاجتذاب التمويل... مما يجعلنا أمام بنية مشوهة للمجتمع المدنى، لا تتسم بأى قدر من التوازن سواء على المستوى الوظيفى أو التوزيع الجغرافى أو حتى القدرات المؤسسية.

خاتمــة

لقد ساد فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حالة من التفاؤل بشأن الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فى إعادة بناء مجتمع ما بعد الثورة، واستمدت موجة التفاؤل هذه مؤشراتها من الحراك الفعلى الذى شهدته تلك المنظمات عدديا وفعليا، وليس أدل على ذلك من الارتفاع الملحوظ فى عددها خلال السنوات الثلاث اللاحقة للثورة، إلا أن التفاؤل توارى بعد الموجة الثورية الثانية التى شهدتها الدولة فى ٣٠ يونيه ٢٠١٣، حيث واجهت مصر احتجاجات شعبية واسعة فى يونيه ٢٠١٣ عقب عام مضطرب تحت قيادة رئيس منتخب بعد يناير ٢٠١١، ودخلت الدولة بعد ذلك فى مرحلة حكم انتقالى تضمنت خطة زمنية لإعادة تشكيل نظام الحكم، تضمنت بدورها ثلاثة استحقاقات أساسية هى تعديل دستور ٢٠١٢، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وإجراء انتخابات تشريعية جديدة(٥٨).

فى البداية بشرت تحولات عام ٢٠١٣ ببعض الأمل في إمكانية فتح المجال العام أمام المنظمات غير الحكومية لا سيما مع عزم الحكومة لتغيير الإطار القانونى الأساسى المنظم لعمل تلك المنظمات (القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) والذى شكل تغييره مطلبًا ملحًا لبضعة سنوات على أجندة المهتمين بتلك المنظمات، وازداد الأمل بتشكيل الوزارة المختصة لجنة تتألف بالكامل من ممثلى منظمات المجتمع المدنى المحلية لوضع مسودة لقانون جديد للمنظمات غير الحكومية، انتهت إلى مسودة توافقية اعتبرها المحللون، رغم ما تضمنته من أحكام إشكالية– واحد من أفضل القوانين فى تاريخ العمل الأهلى المصرى المعاصر، إلا أن الأمر توقف عند هذا الحد ولم تخرج المسودة المطروحة للنور ليتوارى الأمل مؤقتا لحين انتخاب البرلمان الجديد(٥٩).

وفى نهاية عام ٢٠١٧ صدر عن البرلمان قانون جديد لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية تحت مسمى القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧. ولم يأت القانون الجديد بتحسين لوضعية المنظمات غير الحكومية فى مصر، حتى أنه جاء بالمزيد من القيود التى من شأنها تقليص الوجود النوعى والكمى لتلك المنظمات، وهو ما دفع بعض المراقبين لتسميته بقانون تصفية المجتمع المدنى[٦٠]. حيث قصر القانون الجديد نطاق عمل المنظمات غير الحكومية على الأنشطة المرتبطة بالخطة التنموية للدولة مما يسهم فى اختزال دورها فى حيز الرعاية الاجتماعية فقط دون الحقوقية والدفاعية [٦١].

كذلك أهدر القانون حق الأعضاء المؤسسين فى انتقاء الشكل التنظيمى الأكثر ملائمة لمأسسة عملهم؛ فقد حظر على أى كيانات أخرى بخلاف "الجمعيات الأهلية" أن تقوم بالعمل فى المجالات – السابق تحديدها– دون الخضوع لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧[٦٢]، ليقضى بذلك على نمط المنظمات التى كانت تعمل بصيغ تأسيسية مختلفة لعدد أخر من القوانين (كقانون المحاماة، والقانون المدنى). وفى مقابل ذلك يدافع البعض عن القانون نفسه باعتباره سيسهم فى ضبط العمل الاجتماعى فى مصر، ويقضى على فوضى التمويل الأجنبى التى صاحبت المرحلة الانتقالية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث يكفل –من وجهة نظرهم– حماية الدولة وعدم خروج تلك المنظمات عن المهام "الاجتماعية"التى هى مسؤوليتها[٦٣].

وبالإضافة إلى الإشكاليات التى جاء بها القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، يواجه عمل المنظمات غير الحكومية فى مصر إشكاليات متعددة ترتبط بالسياق المحيط يدخل فيها العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن الإشكاليات الذاتية النابعة من داخل المنظمات نفسها

كقدراتها التنظيمية والبشرية والمالية، تشكل مجتمعة حدود قدرة تلك المنظمات على العمل وفرص استثماره فى تنمية مجتمع ما بعد الثورة.

المراجـع

١- إبراهيم البيومى غانم، محاضرات فى الاجتماع السياسى الغربى المعاصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٧.

٢- إيمان محمود حسن، تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر ١٩٨٣، ٢٠٠٣"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٣- الحبيب الجنحانى، المجتمـع المدنى بين النظرية والممارسة فى: الحبيب الجنحانى، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، المجتمع المدنى وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣، ص ص ١٣-١٤.

٤- مصطفى كامل السيد، دراسات فى النظرية السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٢١٠- ٢١١.

٥- Edwards Michale., Civil Society, Cambridge: Polity, 3rd edition, 2014, p 2.

٦- أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، القاهرة، دار نوبار للطباعة، ٢٠٠٨، ص ٦٣.

٧- جون اهرنبرغ، المجتمع المدنى، التاريخ النقدى للفكرة، ترجمة على حاكم صالح، وحسن ناظم، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨، ص ص ٤١١- ٤١٧.

٨- Diamond, L., Toward, Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society, Journal of Democracy, Vol.5, No.3, 1994. P5.

٩- Edwards, Michale. Op.cit, p4.

١٠- أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، مرجع سابق، ص ٦٧.

١١- أمانى قنديل دور المجتمع المدنى: الفرص والمعوقات، فى (مجموعة مؤلفين)، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفى متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك، نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣. ص ص ٥٤، ٥٩.

١٢- إيمان محمود حسن، مرجع سابق، ص ٣٦.

١٣-
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html

١٤- عطية حسين أفندى، المنظمات غير الحكومية والتنمية: إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية، مع إشارة خاصة للحالة المصرية، القاهرة، بدون دار نشر، ١٩٩٨، ص ٦.

١٥- حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى مصر، مع إشارة للجمعيات الأهلية"، رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٤-٨٦.

١٦- http://www.ngo.org/ngoinfo/define.html.

١٧- Glossary of key terms: Social Analysis at the World Bank:http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEV/0,,contentMDK:21154393~menuPK:3291389~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:3177395,00.html

١٨- http://www.karmayog.org/startanngo/startanngo_11131.htm

١٩- حسن محمد سلامة ، مرجع سابق، ص ٨٦.

٢٠- مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدنى: دراسة فى الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٧، ص ٦٨.

٢١- حمدى عبد الرحمن، المجتمع المدنى والتكامل فى إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقى فى: حمدى عبد الرحمن (محرر)، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الإفريقى، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ص ١٦-١٨.

٢٢- أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدنى وعملية التحول الديمقراطى "دراسة حالة المملكة المغربية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢، ص ص ٣٦-٣٧.

٢٣- حسن محمد سلامة ، مرجع سابق، ص ص، ٨٨- ٩٠.

٢٤- أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الأهلية العربية، إشكاليات التحول من الدور الاجتماعى إلى الدور المدنى، كراسات استراتيجية، العدد ١٩٥، يناير ٢٠٠٩، ص٧.

٢٥- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=2486.

٢٦- سارة بن نفيسة، تحرير مجال الجمعيات الأهلية، فى : نازلى معوض (محرر)، الليبرالية الجديدة، أعمال الندوة المصرية- الفرنسية السادسة: ١٨-٢٠ مايو ١٩٩٥، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٥.

٢٧- سحر إبراهيم الدسوقى مستقبل المجتمع المدنى فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ص١٤: <http://arab-unity.net/up/uploads/files/unity-471651f856.pdf.

٢٨- المادة (٣٠)، من الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٢٣.

٢٩- http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=2486.

٣٠- سحر إبراهيم الدسوقى، مستقبل المجتمع المدنى فى مصر، مرجع سابق، ص ١٥.

٣١- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة: المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (٢-٢)، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٧/ديسمبر/٢٠١٤ <http://www.acrseg.org/32498>

٣٢- http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=2486

٣٣- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة: المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (١-٢)، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٧/ديسمبر/٢٠١٤: <http://www.acrseg.org/30498>

٣٤- المرجع السابق.

٣٥- وفقا لبيانات وزارة التضامن تعمل ٢٥٪ من الجمعيات الأهلية العاملة فى مصر فى مجال التنمية الاجتماعية و٧٤٪ فى مجال الرعاية الاجتماعية، المصدر: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=993787&eid=1452>

٣٦- المادة (١)، القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٣٧- http://www.lawforall.info/index.pl/intro

٣٨- http://lawforall.info/index.pl/legal_structure

٣٩- المادة الأولى، القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، بشأن تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى.

٤٠- المادة (١٤)، المرجع السابق.

٤١- http://www.fngo.org.eg/NGO/StaticContent/View.aspx?ID=12

٤٢- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة، المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (١-٢)، مرجع سابق.

٤٣- هبة حندوسة، "العقد الاجتماعى فى مصر، دور المجتمع المدنى"، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، ص ٥٨.

٤٤- المرجع السابق، ص ص ٦٥- ٦٦.

٤٥- سحر إبراهيم الدسوقى، مستقبل المجتمع المدنى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٥١، ٥٢.

٤٦- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة: المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (٢-٢)، مرجع سابق.

٤٧- أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدنى ومخاطر التوظيف الدينى، الأهرام، ١ يناير ٢٠١٤: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/250897.aspx>

٤٨- نبيل عبد الفتاح، محددات فاعلية المجتمع المدنى فى بناء نظام ديمقراطى، فى: يسرى الغرباوى (محرر)، التحول فى بنية المجتمع المدنى بعد الثورات المصرية، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٥، ص ٢١٧.

٤٩- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة: المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (١-٢)، مرجع سابق.

٥٠- مركز القاهـــرة لدراسات حقـــوق الإنسان، واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب: حقـــوق الإنســـان فى العالـــم العربـــى، التقريـــر السنـــــوى ٢٠٠٩: <http://www.cihrs.org/?p=1115>

٥١- جذور الثورة: حقوق الإنسان فى العالم العربى، التقرير السنوى ٢٠١٠: <HTTP://WWW.CIHRS.ORG/?P=1160>

٥٢- سحر إبراهيم الدسوقى، مستقبل المجتمع المدنى فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٨.

٥٣- أيمن عقيل، المنظمات المدنية فى مصر الواقع والدور المنتظر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ورقة مقدمة فى مؤتمر المجتمع المدنى فى البلاد العربية ودوره المنظور فى مرحلة ما بعد الربيع العربى، مركز دراسات المجتمع المدنى بالقاهرة، ديسمبر ٢٠١١: <http://www.maatpeace.org/node/3357>

٥٤- http://www.masress.com/october/111734

٥٥- أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية فى مصر، اختلالات الدور، الملف المصرى، مايو ٢٠١٧: <http://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx>

٥٦- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة، المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (٢-٢)، مرجع سابق.

٥٧-المرجع السابق.

٥٨- http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=81a805f4-49eb-4b63-b7b3-56d4a4f12a6f

٥٩- الوكالة الأمريكيــة للتنميــة الدوليــة، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدنى لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب برنامج الشرق الأوسط: <https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2013MENA_CSOSI_ar.pdf>

٦٠- http://legal-agenda.com/article.php?id=3706

٦١- المادة (١٤)، من القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، مرجع سابق.

٦٢-المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، المرجع السابق.

٦٣- https://goo.gl/d3owAW

Abstract

CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS IN EGYPT AFTER 25 JANUARY REVOLUTION: CHANGES IN NGOS MAP

Hoda El Shahed

This study monitors the qualitative and quantitative transformations in NGOs map in Egypt as a component of civil society; The most significant features of change occurred in its role and its reflection on the features of its map after January 25th, 2011 revolution. Despite the increase of NGOs number after January 25th revolution, the practical reality reveals significant gaps, which make us in front of imbalanced structure of those NGOs either an the functional level, geographical distribution or even on its institutional capacity.